مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي: الواقع والمستقبل

الاستاذ المساعد الدكتور سليم كاطع علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

الملخص

تعد روسيا الاتحادية إحدى القوى الدولية الرئيسة في النظام الدولي، انطلاقا من حيازتها لمجموعة من عوامل القوة التي تؤهلها للقيام بدور فعال ومؤثر في العلاقات الدولية، وهذا ينبع من مقومات القوة التي تملكها ولا سيما الجغرافية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن ما تتمتع به من موارد طبيعية وثروات هائلة، ولا سيما مصادر الطاقة، التي تمثل عصب الحياة الاقتصادية. واستنادا إلى مصادر القوة تلك، فقد سعت روسيا الاتحادية إلى توظيف عناصر قوتها في إطار سياستها الخارجية، وبما يعزز من دورها ومكانتها في التفاعلات الإقليمية والدولية، كونها دولة محورية ومؤثرة، وبما يحقق امنها القومي، ويعزز مصالحها القومية في العالم، من خلال استثمار مقومات القوة التي تتمتع بها، وبالشكل الذي يؤدي إلى استعادة مكانتها الدولية، بوصفها دولة محورية ومؤثرة في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، القوة الروسية، الاقتصاد، القوة العسكرية.

The status of the Russian Federation in the international system: reality and future

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad

Abstract

The Russian Federation is one of the main international powers in the international system، based on its possession of a set of power factors that qualify it to play an active and influential role in international relations. Enormous، especially energy sources، which represent the backbone of economic life. Based on these sources of power، the Russian Federation has sought to employ the elements of its power within the framework of its foreign policy، in a way that enhances its role and position in regional and international interactions، being a pivotal and influential country، in a way that achieves its national security and enhances its national interests in the world، by investing in the elements of power. Which it enjoys، and in a way that leads to restoring its international status، as a pivotal and influential country in international relations.

Key words

The international system، Russian power، economy، military power.

المقدمة

يعد موضوع الدور الروسي الجديد والبحث عن المكانة الدولية واستعادة هيبتها من الموضوعات المهمة التي شغلت الكثير من المهتمين بالشأن الدولي، إذ شكلت الأحداث والمتغيرات التي شهدها النظام الدولي، منذ مطلع القرن العشرين نقطة تحول مهمة في دور روسيا الاتحادية على المستوى الاقليمي والدولي، وسعيها الى إعادة رسم التوازنات الدولية بالشكل الذي يجعل لروسيا مكانة مهمة بين القوى الكبرى، وبما يحقق المصالح والاهداف القومية لروسيا الاتحادية. إذ تعد روسيا الاتحادية المفتاح في فهم طبيعة التوازنات الدولية والاقليمية، وكذلك التوازنات المستقبلية حيث تحاول روسيا اليوم بناء شبكة من التحالفات الدولية والاقليمية في إطار الوقوف في وجه الهيمنة الامريكية والسيطرة على النظام العالمي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١. وقد إنعكست المقومات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها روسيا الاتحادية على طبيعة الدور والمكانة التي تحتلها روسيا، سوى على المستوى الاقليمي ام على المستوى الدولي، وفقاً لقاعدة الحفاظ على المصالح الروسية، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الامريكية في تفاعلات النظام الدولي حاضراً وفي المستقبل. ومن هنا نجد ان روسيا عادة ما تقف بالضد من القرار والموقف الامريكي في كثير من القضايا الدولية في محاولة لكسر السيطرة والتفرد الامريكي في المجتمع الدولي.

وفي ضوء ما تقدم تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن روسيا الاتحادية تمتلك من امكانات القوة الشاملة (الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، والعسكرية)، بما يؤهلها لاحتلال مكانة مهمة على الساحة الدولية.

وقد قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث، إذ تضمن المبحث الأول مقومات القوة الروسية، وتضمن المبحث الثاني تحديات المكانة الروسية، في حين تضمن المبحث الثالث مستقبل مكانة روسيا في النظام الدولي.

المبحث الأول

مقومات القوة الروسية

ان التأثير السياسي لكي يكون فاعلا ومؤثرا لابد من أن يستند الى جملة من المقومات والشروط التي تضفي عليه درجة من المصداقية، فالدولة توثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدراتها ، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية حسب بل تشمل كل القدرات الاخرى للدولة المادية والمعنوية . ويقصد بالمقومات المادية مجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها الاساس المادي والمؤسسي لقوة الدولة ، والتي لا غنى عنها في اي صورة من الصور ،وتحت أي ظرف من الظروف، اما المقومات المعنوية فهي الوعاء الذي تتحرك في اطاره العوامل المادية والتي يمكن ان تستثمر وتوظف بالشكل السليم الذي يساعد في تحقيق الاهداف العليا للدولة[١] ، أما روسيا فقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات السبع الماضية ، وذلك بالنظر الى الانجازات المتحققة مقارنة بمحدودية المدة الزمنية[٢] . وتمتلك روسيا مقومات متعددة وكثيرة تمكنها من لعب الدور العالمي وهي كالآتي:

أولاً: المقومات الجغرافية

ينطلق بسمارك في رؤيته للجغرافية بأنها العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر لنا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لروسيا الاتحادية بوصفها قاعدة مهمة لمعرفة العناصر الجوهرية التي حولت المنطقة إلى أبرز المجالات الحيوية في العالم[٣] .

ان دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية . أما الموقع فهو الحيز الذي تشغله الدولة في المجال الحيوي، وهذا العامل يأتي في مقدمة العوامل المؤثرة سلبا أو ايجاباً في طبيعة الدور الذي تمارسه الدولة في إطار حركتها في السياسة الخارجية، وفي البيئتين الاقليمية والدولية أو الاثنين معا .

فالموقع الجغرافي يساهم الى حد كبير في تحديد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ، وانه يحدد ماهية التهديدات الموجهة الى أمن الدولة ، وللموقع أثره في السلوك الخارجي للدولة عبر ثلاثة ابعاد رئيسة هي [٤]:

١. موقع المرور الدولي اي كونها تمثل طريقا طبيعيا للمرور والانتقال الدولي وتختلف اهمية الموقع هنا وذلك بحسب القوة النسبية للدولة.

٢. الموقع على البحار اي مدى امتلاك الدولة للسواحل البحرية والتي تعد أحد مصادر القوة للدولة.

٣. الجزر وتختلف أهمية الموقع الجزري للدولة وذلك حسب القوة النسبية للدولة ويتناسب هذا التأثير طرديا مع قوة الدولة.

وبالقدر الذي يتعلق بروسيا وبمجال بحثنا فان تأثير المتغيرات الجغرافية يعد واضحاً وكبيراً. اذ يشكل العامل الجغرافي احد المحددات الرئيسة في الاستراتيجية الروسية ،اذ تعد روسيا من اكبر دول العالم من حيث المساحة اذ تقدر مساحتها بحوالي (١٧٠،٧٥،٢٠٠) كم٢[٥]. ومما زاد من سعة مساحة روسيا الاتحادية هو انضمام جزيرة القرم لروسيا في عام ٢٠١٤، التي تبلغ مساحتها نحو (٢٦٠٨١) كم٢، وتمتد عبر شرق أوربا وشمال آسيا، إذ يمثل الجزء الأوربي ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، ويحدها من الشمال المحيط المنجمد الشمالي وبحر البلطيق، ومن الجنوب البحر الاسود، ومن الشرق الاقصى المحيط الهادي، ومن شرق جبال الأورال تحدها كازخستان والصين ومنغوليا[٦].

ومن الناحية الجغرافية فانه يمكن تقسيم روسيا الاتحادية الى ثلاث مناطق واسعة وهي[٧]:

أولاً: روسيا الأوربية: وتقع في غرب جبال الأورال، وهي عبارة سهول يصل ارتفاعها الى ١٨٠ متراً، واقصى ارتفاع فيها هو جبل كيبيني الذي يصل ارتفاعه الى ١٩١١ متراً.

ثانياً: اقليم سيبيريا: الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال، وهو عبارة عن مناطق منبسطة واسعة المساحة تكثر فيه المستنقعات.

ثالثاً: الشرق الاقصى الروسي: يمتد من نهاية السهول السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادي.

ويلاحظ من ذلك ومن خلال نظرة واحدة على الموقع الجغرافي الروسي انه موقع قاري بكل ما ينطوي عليه من اسباب القوة والضعف، فهو يتيح لها مزايا استراتيجية لا يستهان بها، وفي المقابل فان البلاد حرمت من تأثير البحار والموانئ التي تطل على البحار الدافئة.

ثانياً: المقومات السكانية

تعد روسيا دولة متعددة القوميات، وهذا ما اشار اليه الدستور الروسي في مقدمته ما نصه: (نحن شعب روسيا الاتحادية المتعدد القوميات)[٨] . كما يبلغ عدد سكانها نحو (١٤٨) مليون نسمة وهي بذلك تعد خامس دولة في العالم من حيث عدد السكان، وعلى الرغم من الشائعة القائلة ان روسيا يسكنها الروس، فان الواقع يبين ان الأمر عكس ذلك، فروسيا مكونة من (٧٠) قومية مختلفة، وتشكل القوميتان التترية والبشكيرية أكبر القوميات التي تقطن روسيا بعد الروس، إذ نجد (٨١٪) منهم من الروس، (٣،٨٪) من التتر، (٣٪) من الأوكرانيين، وأكثرية الروس يتبعون الديانة الأرثودوكسية، وتوجد نسبة معتبرة تعتنق الإسلام[٩].

ومما تقدم نجد أن الروس يشكلون أكثرية عرقية في وطنهم، كما تشير الاحصائيات الى ان الروس يشكلون الاغلبية السكانية في معظم الجمهوريات التي تحمل اسم اعراق وقوميات بأعيانها، كجمهورية التتر والبشكير والتشوفاش. ويستثنى من ذلك اقليم القوقاز الذي لا يشكل الروس فيه اغلبية سكانية[١٠].

اما من حيث الديانات، فتعد روسيا دولة متعددة الديانات، وتقدر نسبة معتنقي الديانات في روسيا حوالي (٤٠٪)، وهناك (٩) الاف طائفة أو تجمع ديني مسجلة في روسيا تنتمي الى اكثر من ٤٠ عقيدة وديانة، فضلاً عن الديانة البوذية وتوجد في روسيا حوالي ٤٢ تجمعاً يهودياً يعيش ١٠٪ منهم في موسكو وحدها وفيها ثلاثة معابد[١١].

ثالثاً: المقومات الاقتصادية

تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة ولا تتوقف قدرة هذه المتغيرات على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب، وانما على مدى توافر الامكانات لاستغلال هذه الموارد بالشكل الامثل. ويرى المختصين ان فاعلية هذه الموارد تتوقف على: مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان، وعلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية وعلى ضوء ذلك سنتناول هذه المتغيرات عبر دراسة الواقع الاقتصادي الروسي، ولاسيما في مرحلة ما بعد الانهيار[١٢].

اذ شهد الاقتصاد الروسي، ولاسيما في مرحلة الرئيس يلتسن حالة من التدهور وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المضطربة وغير المدروسة التي ادت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية في الداخل ، والى خسارة روسيا ما تبقى من مكانتها كوريث لدولة عظمى، وفي مقدمة هذه السياسات هي سياسة الخصخصة المتسرعة وغير المدروسة التي تبنتها حكومة الرئيس يلتسن، وادت الى نهب ثروات البلاد لصالح قلة من رجال الاعمال الجدد، وان ما اطلق عليه "سندات الثروة القومية" التي وزعها يلتسن على المواطنين الروس كنصيب لكل منهم من الثروة القومية لم تكن تمثل لكل منهم شيئاً في ذلك الوقت والدليل على ذلك أنهم باعوها بأرخص الاسعار لمجرد شراء الطعام (١٣) .

وعلى الرغم من هذا التدهور الكبير الذي اصاب الاقتصاد الروسي، الا انه استطاع منذ عام ١٩٩٤ ان يحقق معدلات نمو ايجابية تمثلت في تخفيف التضخم والسيطرة عليه، وقد ارجع الكثيرون هذا التطور الى التحسن في الادارة الاقتصادية الروسية التي ايقنت بضرورة اعتماد اقتصاد السوق مع الاختيار الدقيق والمناسب في التعامل مع المعطيات الاقتصادية .

ومنذ تولي بوتين السلطة في روسيا فقد بدأ باعتماد استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا ، واستعادة مكانتها الاقليمية والدولية فبعد ان كادت روسيا ان تعلن افلاسها خلال الازمة الاقتصادية التي واجهتها في عام ١٩٩٨ شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي وصل الى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ ٧٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٣ في حين سجل زيادة بنسبة ٤٪ في عام ٢٠١٠ ، وفائض في الميزان التجاري بلغ ١٧٦،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وبلغ الفائض في الميزان التجاري للعام ٢٠١٢ نحو (١٧٦،٧) مليار دولار كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة(٤٢٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ، لتقترب بذلك من ثاني اكبر احتياطي عالمي، في حين بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة في عام ٢٠١٢ نحو(٥٣٧،٤) مليار دولار، واصبح الروبل الروسي عملة قابلة للتحويل (١٤) .

اما على صعيد موارد الطاقة فتعد روسيا من الدول العملاقة في مجال الطاقة، وقد أدركت روسيا أهمية المواد الأولية التي تملكها ولا سيما النفط والغاز، فوضعت خطة محكمة للاستفادة من هذه الموارد لتعزيز مكانتها وزيادة مواردها من هذه الموارد الى الحد الاقصى.

إذ تمتلك روسيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، إذ يقدر احتياطي النفط المؤكد فيها بنحو (٧٩،٤٣) مليار برميل، في حين يُقدر احتياطي الغاز الطبيعي بنحو (٤٤،٩) تريليون متر مكعب، وقد شهد قطاع النفط الروسي تطوراً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٠، إذ وصل فيها الانتاج الى نحو (٩،٦) مليون برميل يومياً، وتستحوذ روسيا على المساهمة الأكبر بالنسبة لإنتاج النفط مقارنة بالجمهوريات السوفيتية السابقة، أو حتى بدول بحر قزوين[١٥].

فضلا عن ذلك، تعد روسيا الدولة الرابعة في العالم من حيث انتاج الكهرباء بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان، وتمتلك روسيا اكبر عدد من المفاعلات النوية (٣١مفاعلاً) منتشرة على الاراضي الروسية وهي تعمل على بناء (٥محطات في الخارج) منها في الهند وايران[١٦].

رابعاً: المقومات العسكرية

تكمن أهمية القدرات العسكرية لأية دولة في الدور الذي تمارسه الدولة سواء أكان ذلك على صعيد سياستها الدفاعية ام على صعيد سياسات التعرض بالهجوم. وعلى هذا الاساس فان تأثير هذه القدرات يكون من خلال دعم وتنفيذ اهداف السياسة الخارجية للدولة، بعبارة اخرى ثمة علاقة بين قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وطبيعة قدراتها وامكاناتها العسكرية[١٧].

وبالقدر الذي يتعلق بروسيا الاتحادية فإنها تبقى إحدى الدول النووية في العالم ومن أكبر الدول عسكرياً في اسيا وأوروبا، وعلى الرغم من سياسة الاصلاح التي اتبعتها في القوة العسكرية الا انها لاتزال تمتلك ثاني أكبر جيش في العالم. وأنها تعد ثاني أكبر قوة بحرية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ولها سلاح جوي مزود بالألاف من الطائرات المقاتلة والقاذفة.

فعلى صعيد القدرات النووية تمتلك روسيا حتى العام ٢٠٢٠، نحو (٤٣١٥) رأساً حربياً نووياً، كما ان نحو (٢٤٤٠) منها رؤوسا حربية استراتيجية هجومية، وتمتلك روسيا نحو (١٨٧٥) رأساً حربياً نووياً غير استراتيجي (تكتيكي)[١٨].

و يبلغ عدد القوات المسلحة الروسية نحو ١،٠٢٧،٠٠٠ مليون جندي روسي، في حين يبلغ عدد الجنود الاحتياط الروس نحو ٧٥٤،٠٠٠مليون جندي وضابط وهذه الارقام تعود لعام ٢٠١٢، وتمتلك روسيا الاتحادية ما يقارب ٢٣،٠٠٠دبابة و١٠،٠٠٠ ناقلة جنود مصفحة و١٥،٠٠٠ الية مقاتلة مصفحة و٣٠،٠٠٠ قطعة مدفعية منها ٦،٠٠٠ذاتية الدفع ١٣،٠٠٠ مقطورة، فضلا عن ذلك تمتلك روسيا ٧٥٠ مقاتلة و١،١٠٠ قاذفة وما يزيد على ١،٠٠٠ مروحية نقل متعددة المهمات و٧٠٠ مروحية هجومية و٤٠٠ طائرة نقل و٢٠٠ طائرة تجسس، فضلا عن ١٨ مدمرة و٦٠ غواصة بالستية نووية هجومية[١٩].

ومن جهة اخرى، فقد قامت روسيا بإنتاج صاروخ (٢٤ر) العابر للقارات ،الذي حاولت روسيا من خلاله اثبات قدرتها على تهديد العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية . وقد زادت روسيا من مبيعات الاسلحة الى الشرق الأوسط لتوسيع مناطق نفوذها خاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأفغانستان[٢٠].

أما على مستوى حجم الإنفاق العسكري، فقد بلغ حجم الانفاق العسكري لروسيا في عام ٢٠١٥ نحو (٤٣) مليار دولار[٢١]، في حين وصل الإنفاق العسكري الروسي عام ٢٠٢٠ إلى ٦١،٧ مليار دولار، وبذلك احتلت روسيا المرتبة الرابعة على مستوى الانفاق بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين والهند[٢٢].

المبحث الثاني

القوى الكبرى في النظام الدولي (تحديات المكانة)

يتسم النظام الدولي بتعدد القوى الدولية التي تمتلك إمكانات ومقومات القوة التي تمكنها من أداء دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو ما يجعلها تشكل قطباً دولياً، وبما يؤهلها لأن تصبح قوى عظمى تزاحم الدور والمكانة الروسية مستقبلاً، ويمكن تناول هذه القوى على النحو الاتي:

أولاً: الصين

تعد الصين من القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي والمؤثرة بشكل كبير لكونها إحدى الدول صاحبة المقعد الدائم في مجلس الامن . وتمتلك الصين مجموعة من المقومات الرئيسة التي مكنتها من ان تكون احدى الدول الفاعلة في النظام الدولي وهي تشمل على مقومات جغرافية واقتصادية وسكانية ومقومات سياسية .

إذ تعد الصين الدولة الرابعة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الامريكية، وتمثل مساحة الصين البرية (٩،٥٩٦،٩٦٠) م٢، وللصين حدود مع (١٣) دولة، وساحل بحري يصل الى نحو (١٤،٥٠٠) كم[٢٣] . فضلاً عن موقع الصين في اقليم جنوب شرق آسيا الذي يمثل بوابة الصين الى العالم الخارجي، ومن ثم الى أداء دور عالمي ومكانة دولية تتناسب مع عناصر القوة الصينية الشاملة[٢٤] .

أما على مستوى الاقتصاد، ففي عام ٢٠١٥ اصبح حجم الانتاج الصناعي الصيني مساويا لحجم الانتاج الامريكي ـ الياباني، وبمعدل نمو وصل الى نحو (٧٪) مقارنة بنحو (٢٪) للولايات المتحدة الامريكية[٢٥]، كما شكل الاقتصاد الصيني ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو (١٣) تريليون دولار، في عام ٢٠١٨[٢٦]، وبحسب التقرير الصادر من البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية يتوقع ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٣٤ نحو (٢٠) تريليون دولار[٢٧] .

اما من الناحية السكانية فبلغ عدد سكان الصين نحو (١،٤١١،٧٥٠،٠٠٠)، نسمة وفقاً لبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء الصادر في عام ٢٠٢٢، في انخفاض بلغ ٨٥٠،٠٠٠ نسمة مقارنة بالعام الذي سبقه(٢٨) .

أما من الناحية السياسية فتتبع السياسية الخارجية الصينية من تنمية اقتصادية شاملة يمكن استثمارها لتطوير قدرات الصين العسكرية والفضائية لزيادة نفوذ الصين الاقليمي والدولي، وذلك من خلال بيئة شرق آسيوية آمنة تتمكن الصين من خلالها تحقيق اهدافها الاستراتيجية في التنمية الوطنية الشاملة، والسعي في نفس الوقت الى التمسك بعودة تايوان الى الصين سلمياً (٢٩) .

أما على صعيد القدرات العسكرية فتمتلك الصين ثالث أكبر قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، اذ تمتلك ما لا يقل عن (١٢٠٠) راساً نووياً موزعة على حوالي ثماني منصات إطلاق صواريخ بالستية عابرة للقارات . وعلى مستوى القدرات التقليدية، اتجهت الصين نحو تطوير جيشها وتحديثه وذلك من خلال تحويله الى جيش محترف اقل عدداً واعلى قدرة تقنية واكثر تأهيلا لخوض عمليات عسكرية تقليدية (٣٠).

ثانياً: الاتحاد الأوربي

لقد تبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي عبر قرون متعددة، فهي لم تظهر على أرض الواقع بشكل عرضي أو محض صدفة معينة، وانما ظهرت نتيجة ارهاصات فكرية وفلسفية كثيرة تعود الى عهد الحضارة اليونانية والرومانية، واستمرت هذه الفكرة والسعي الى تطبيقها فعلياً من خلال الكثير من المشاريع المختلفة الا ان النتيجة كانت واحدة وهي تأسيس وحدة أوروبية متجانسة ومتكاملة .

ويمكن ان نحدد أبرز المشاريع التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ونادت بضرورة اقامة وحدة أوروبية التي شكلت الخطوات الأولى لتحقيق عملية التكامل والاندماج في أوروبا ومن قيام الاتحاد الأوروبي لاحقاً وهي:

أولاً . مشروع مارشال: ويعد من أهم المشاريع التي شاركت في قيام الوحدة الأوروبية وجاء بدعم من الولايات المتحدة الامريكية، إذ أعلنه وزير خارجيتها جورج مارشال في عام ١٩٤٧ . إذ أكد أن أوروبا لها حاجة الى مساعدات اقتصادية كبيرة وان هذه المساعدات يجب ان تقدم بشكل جماعي ولجميع الدول الأوروبية . ومن هنا ان على الدول الأوروبية ان توحد جهودها في اطار تعاوني مشترك[٣١] .

ثانياً . مشروع الاباء المؤسسين: ويتمثل في ايجاد مؤسسات أوروبية قوية قادرة على تجاوز هيمنة الحكومات الأوروبية ، وذات قدرة عالية في اتخاذ القرارات والزام الدول الأوروبية على تنفيذها ومن ذلك فانه لا يمكن الوصول ال الاندماج الأوروبي[٣٢] .

وقد توالت المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية التي عنيت بقيام الاتحاد الأوروبي وصولاً الى ما يسمى اليوم بالاتحاد الأوروبي والذي يضم (٢٧) دولة أوروبية .

ويمتلك الاتحاد الأوروبي مجموعة من المقومات الاساسية التي تؤهله الان ليصبح أحد الاقطاب الرئيسة والمؤثرة في النظام الدولي ومنها . إذ يبلغ إجمالي مساحة الاتحاد الأوربي نحو (٤،٣١٤،٤١١) كم٢، وهي تساوي نسبة (٤،٤٢٪) من مساحة القارة الأوربية، كما يبلغ عدد سكان دول الاتحاد الأوربي أكثر من (٥٠٤) مليون نسمة، وتشكل نحو (٦٨،٩٪) من إجمالي سكان القارة الأوربية[٣٣] .

كما يعد اقتصاد الاتحاد الأوروبي من أقوى اقتصادات العالم، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي له نحو (١٨،٨) ترليون دولار في عام ٢٠١٨، حيث يُعتبر من أهم المؤشرات والمعدلات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فكلما زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي تحسّن وازدهر اقتصاد البلد، فهو رقم كبير وجيد جداً مقارنة مع الدول المجاورة[٣٤] .

فضلاً عن ذلك، يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر بنوك العالم فضلا عن شركات التامين وكذلك البيوت المالية . فمن بين أكبر عشرة بنوك وشركات تامين سبعة منها أوروبية . وتنتج معها أكثر من اي بلد في العالم في

مجالات صناعة السيارات والصيدلة ومعدات الآلات والبضائع الهندسية بصورة عامة. وتمتلك أوروبا الخبرات والمؤهلات ومن بين ذلك ملايين العلماء والمهندسين كما مقياس قوتها الاقتصادية يأتي من خلال انتاج السيارات والفولاذ والاسمنت حيث تأتي قبل كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان وروسيا عدا انتاج الفولاذ بالنسبة للأخيرة [٣٥].

اما على صعيد القدرات العسكرية، فيعد الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مهمة ويكفي القول هنا بأن أكبر أربع دول في الاتحاد وهي (فرنسا والمانيا وبريطانيا وايطاليا) تمتلك جيوشاً يزيد عددها على مليون رجل زيادة على (١،٧) مليون احتياطي، وعلى الرغم من ان هذا العدد اقل من ما هو موجود في الصين وروسيا الا انه اكبر من الجيش الامريكي، ويدعم هذا العدد الضخم من القوات التقليدية هو حيازة الدول الأوروبية الرئيسية للأسلحة النووية كما هو الحال مع فرنسا وبريطانيا، اما المانيا فهي الاخرى يمكن أن تصبح دولة نووية اذا ما ارادت ذلك، وهذه حقيقة تدركها الدول الأوروبية جيداً [٣٦].

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية

مع نهاية الحرب الباردة والانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي، كإمبراطورية وكدولة ونتيجة لذلك تحول التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في صالح الولايات المتحدة الامريكية. ومن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية وخلال ما يزيد على اربعة عقود من الحرب الباردة حققت منزلة سياسية عظيمة وقدرات عسكرية هائلة، فلم يعد امامها اي منافس دولي اي تحالف ذي شان. بل ان معظم الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية متميزة وتتمتع بارتفاع متوسط دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي، مثل المانيا واليابان، وهي دول حليفة للولايات المتحدة الامريكية.

وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية مقومات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية هائلة ومتفوقة على اي دولة اخرى في العالم. اذ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم اي اقتصاد اخر، اذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، إذ بلغ حجم الاقتصاد الأمريكي نحو (٢٠،٥) ترليون دولار في ٢٠٢١، وهو يمثل نسبة (٢٢،٣٪) من حجم الاقتصاد العالمي، مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي للصين والذ بلغ (١٤،٤) ترليون واليابان بناتج محلي بلغ نحو

(٥) ترليون دولار[٣٧] . كما بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية لعام ٢٠٢١ بنحو(٣٣٢،٩١٥،٠٧٣) نسمة، وذلك بنسبة (٤,٢٧٪) من إجمالي عدد سكان العالم[٣٨] .

وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية أكبر قوة تصويته في المؤسسات الدولية المالية وبالتالي فهي تفرض سيطرتها على هذه المؤسسات وبشكل كامل، وفي بعض الحالات يحدث ان تصدر القرارات في هذه المؤسسات نتيجة لاعتبارات سياسية وليست اقتصادية . فضلاً عن ذلك فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي تأتي ايضاً من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن اصل (٥٠٠) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة الامريكية منها (١٦٤) شركة وتحتل (٣٢) شركة امريكية المراتب الأولى بين المئة، فضلاً عن ذلك اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج والخدمات كافة مقارنة مع الشركات الاخرى اليابانية والأوروبية[٣٩] .

من ناحية اخرى، فان قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات انما تنبع من قوتها التصويتية، حيث تمتلك حوالي (١٧،٧٣) من مجموع الاصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة اصوات اليابان الى (٦،١٨)، على الرغم من أن حصتها في البنك هي ثاني اكبر حصة، الامر الذي يشير الى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات[٤٠] . من ناحية اخرى، ما زال الدولار الامريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الاجنبية، حيث يشكل حوالي (٦٠٪) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية[٤١] .

اما على الصعيد العسكري، فتتمتع الولايات المتحدة الامريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع اي دولة اخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية .

وتقترن قدرة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية من الناحية التقليدية بالعدد الاجمالي للقوات المسلحة الامريكية ،اذ يبلغ عددها نحو(١،٤٨٣،٨٠٠) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة .[٤٢] كما تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الأولى في العالم من حيث الانفاق العسكري، إذ بلغ في عام ٢٠٢١ نحو (٧٧٢) مليار دولار، أي أكثر مما تنفقه الصين والهند وروسيا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والمانيا وفرنسا مجتمعة . إذ بلغ إجمالي ما تنفقه هذه الدول نحو (٦٠٩) مليارات دولار للعام نفسه[٤٣] .

ان ما يجعل الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية لا يرجع فقط الى حجم الانفاق العسكري الكبير وتطور هذه المؤسسة، بل يرجع كذلك الى الغاية النهائية لاستراتيجيتها العسكرية العليا، فهذه الاستراتيجية تهدف الى فرض سيطرة الولايات المتحدة على كافة ممرات العالم، فضلا عن تأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار في حربين اقليميتين وفي موقعين مختلفين جغرافياً وفي وقت واحد تقريباً[٤٤].

اما من الناحية النووية فان الولايات المتحدة الامريكية فتعد الدولة الأولى في العالم من حيث القوة النووية سواء كان ذلك على مستوى الكم ام على مستوى النوع. إذ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مخزوناً عسكرياً يضم نحو (٣٨٠٠) رأساً حربياً نووياً، الى جانب (١٦٠٠) رأس حربي استراتيجي، ونحو (١٥٠) رأساً حربياً غير استراتيجي (تكتيكي)، فضلاً عن نحو (٨٤٨) قاذفة استراتيجية[٤٥].

وتمتلك ايضاً اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل الى حوالي (٥٠٠) غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها حوالي (٥٠٠) قاذفة استراتيجية بعيدة المدى، كما انها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية داي هجوم نووي من الخارج، كما تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مجمعاً عسكرياً وصناعياً ضخماً اذ يعمل حوالي (٣٠٪) من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية وهي بذلك تبتكر تكنولوجيات متطورة في ميدان انتاج الأسلحة[٤٦].

فضلاً عن ذلك، تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتيجي عالمي ما يزال متماسكاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ يعد حلف الناتو الآلية التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدة الامريكية عن دورها العسكري ليس في أوروبا فحسب، وإنما على الصعيد الدولي، جاعلاً الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً في الشؤون الداخلية الأوربية[٤٧]. الى جانب ذلك، نجد ان مهمة حلف الناتو وطبيعة الدور المناط به اختلف عن السابق، إذ لم يعد يقتصر على الجوانب الامنية فقط، بل امتد دور الحلف الى الدفاع عن مصالح الدول الاعضاء، في أي منطقة من مناطق العالم، وهو ما يرجح توسع دور حلف الناتو بعد الحرب الباردة ليشمل أبعاداً اخرى غير الأبعاد الامنية.

المبحث الثالث

مستقبل مكانة روسيا في النظام الدولي

ان الدور الذي تلعبه الدولة في النظام الدولي يمكن ان يحدد مركزها في العلاقات الدولية، وهذه العلاقة ستقود الى المكانة، اي الى موقع الدولة ضمن النسق العام في المجتمع الدولي من خلال هرمية القوة التي تتحدد فيها مكانة كل دولة تبعاً لدورها وقدرتها على انجاز مهامها وتحقيق مصالحها ومصداقيتها بما يعزز مكانتها في الساحة الدولية (٤٨).

لقد استطاعت روسيا ان ترتقي بسياستها الخارجية من خلال الانتقال الى منهج الشراكة والبحث عن دور لتوظيف مقومات القوة الروسية وذلك من خلال الارتقاء بروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي الى مركز دولي يؤهلها ان تصطف في مكانة دولية تطمح اليها، بعيداً عن الاسس الايدولوجية، وعليه فان روسيا الاتحادية مثال حي على تحول الدول في الميزان الدولي صعوداً وهبوطاً وفقاً للدور والمركز والمكانة(٤٩).

لقد واجهت روسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة مأزقاً استراتيجياً أثر على دورها ومكانتها الدولية، وفرض عليها عدة تحديات، من خلال تكريس الوجود العسكري الامريكي في جوارها الجغرافي، ولا سيما في جمهوريات وسط آسيا والقوقاز(٥٠)، الامر الذي انعكس سلباً على الأداء والدور الروسي على الساحة الدولية، مما جعل روسيا تسير وفقاً للمسار الغربي، ومتوافقة مع الغرب، وهنا ذهب الرئيس الروسي الاسبق يلتسين الى القول: " بان روسيا تنتمي الى أوروبا، ويجب ان تكون جزءاً من الغرب، وان عليها ان تقلد قدر المستطاع الغرب في تطوره الحالي"(٥١).

إلا ان الاحداث والتطورات السياسية التي شهدتها روسيا الاتحادية، والتي تمثلت بوصول الرئيس فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا، أدت الى تحولات جوهرية في سياسة روسيا الاتحادية، إذ أصبحت السياسة الروسية أكثر استقلالاً من السابق، وانطلقت من ضرورة ضمان المصالح والاهداف القومية الروسية، والسعي الى تحقيق عودة روسيا الاتحادية الى مصاف القوى الكبرى في النظام الدولي(٥٢)، إذ

انطلقت القيادة الروسية من ضرورة التأكيد على المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، بما يتناسب مع مقومات القوة التي تمتلكها، والعمل على ان يكون لروسيا دوراً فاعلاً في قضايا السلم والأمن الدوليين، وفي أية ترتيبات سياسية أو اقتصادية في الشؤون الدولية، وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تدرك اهمية ذلك، بالابتعاد عن سياسة الهيمنة الاحادية على الساحة الدولية.

وانطلاقاً من ان العلاقات الدولية شهدت تحولاً من البعد الأيديولوجي في مرحلة الحرب الباردة الى البعد البراغماتي (المصلحي) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالواقع يؤشر ان روسيا الاتحادية لن تتهاون في موضوع مكانتها الدولية في المستقبل، وان طموحها الاكبر يتجسد في العودة الى تمثيل الدور والمكانة التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي، وهو ما أكده الرئيس بوتين بقوله: "ان روسيا ستكون جاهزة للتعامل مع كل القضايا الدولية وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، وانها لن تعتمد على امجاد الماضي، بل ستكون دولة عظمى على اساس سياسة ذكية تحفظ مصالحها ومكانتها"(٥٣).

وعليه، فان الانطلاق مستقبلاً نحو تعزيز الدور والمكانة التي تتناسب مع عناصر القوة التي تستحوذ عليها روسيا الاتحادية يتطلب الوقوف عند مجموعة من الثوابت التي تراعي مصالح واهداف الامن القومي في سياق السياسة الخارجية الروسية، وهي(٥٤):

١. الحفاظ على الأمن القومي الروسي: إذ تنطلق الرؤية الروسية في هذا السياق من ان الأمن القومي مسألة لا يمكن المساومة عليها، ومن ثم فان سعي الولايات المتحدة الامريكية الى تبني إجراءات وسلوكيات مثل (مشروع الدرع الصاروخي، توسيع حلف الناتو، انضمام دول جديدة للحلف)، هي إجراءات من وجهة النظر الروسية تهدف الى تطويقها بسلسلة من الروابط، والتي تعمل على الحد من حركتها في المستقبل، فضلاً عن التقليل من قدرات روسيا الاتحادية، والحيلولة دون ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية.

٢. رفض الانفرادية في القرار السياسي الدولي: إذ ترى روسيا الاتحادية ان تفرد قوة دولية واحدة في القرار السياسي الدولي أمر لا يمكن قبوله، كما ان العالم لا ينبغي له ان يُدار وفقاً لتوجه قوة دولية واحدة (في إشارة الى الولايات المتحدة الامريكية)، وعليه فان هناك قوى دولية اخرى لها وزنها ومكانتها على الساحة الدولية، يجب ان يكون لها دور مهم في إدارة الشؤون الدولية، وهو ما يستدعي عدم تجاهل دور روسيا الاتحادية في النظام الدولي، وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تأخذ بنظر الاعتبار ان روسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، هي ليست روسيا الاتحادية في القرن الواحد والعشرين.

٣. الاعتراف بالمكانة الدولية لروسيا: إذ تنطلق الرؤية الروسية من ان مكانتها في النظام الدولي يجب ان تتناسب مع قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن الضروري على الولايات المتحدة الامريكية تحديداً والدول الغربية عموماً الابتعاد عن سياسة الضغوط القصوى الموجهة نحو روسيا، وعدم دفعها لتقديم التنازلات التي تتفق والمصالح الامريكية، كونها صاحبة الهيمنة المطلقة على الشؤون الدولية.

وفي ضوء ما تقدم، فان تعزيز الدور والمكانة لروسيا الاتحادية يتطلب في المقام الأول مواجهة التحديات التي تواجه الدولة الروسية داخلياً وخارجياً، ولا سيما مشاعر العداء والكراهية لروسيا في أوربا، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا على أثر تداعيات الازمة الأوكرانية منذ عام ٢٠١٤ وما بعدها، والتي اضعفت من الاقتصاد الروسي، وعزلته عن جيرانه الأوربيين نسبياً، ولا سيما ان العقوبات قد طالت شركات الطاقة الروسية التي تعمل في أوربا من خلال منع الشركات الأوربية من إجراء التعاملات مع شركات الطاقة الروسية، الامر الذي أدى الى تراجع قيمة الروبل الروسي، وزيادة هروب رأس المال الاجنبي ودخول الاقتصاد الروسي في مرحلة الركود[٥٥].

ولا شك، فان روسيا بقدراتها الاقتصادية ولا سيما في مجال الطاقة، لها القدرة على مواجهة تلك التحديات والصعوبات، ولعل ما يرجح ذلك، هو اعتماد الدول الأوربية بدرجة كبيرة على الطاقة من روسيا، وبنسبة لا تقل في متوسطها عن (٣٠٪)، ويتوقع ان ترتفع الى نحو (٧٠٪) في عام ٢٠٣٠، وتعد المانيا في مقدمة الدول التي تعتمد على الغاز الروسي، وبنسبة تصل الى (٣٢٪) من إجمالي استهلاكها من الطاقة، بينما تستهلك بولندا نحو (٦٥٪) من الغاز من مصادر روسية، فضلاً عن دول شرق أوروبا ووسطها التي تعتمد على (٩٠ ـ ٩٥٪) من الغاز الروسي من خلال سيطرة روسيا على ما يقارب من (١٥٤) ألف كيلو متر من انابيب الغاز في القارة الأوربية[٥٦] . الامر الذي يجعل الدول الأوربية رهينة القرار الروسي في المستقبل، على الرغم من المحاولات العديدة التي تبذلها أوروبا من أجل التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية . وقد أدرك الرئيس الروسي بوتين اهمية المواد الأولية التي تملكها روسيا، ولا سيما الغاز والنفط، وعمل على وضع استراتيجية للاستفادة من هذه الطاقة، لتعزيز دور ومكانة روسيا، وزيادة مواردها من هذه المواد الى الحد الاقصى، عبر استخدام استراتيجية الشروط السياسية مقابل الطاقة[٥٧] . ولم تكن الازمة الأوكرانية إلا تطبيقاً لهذه الاستراتيجية الروسية، إذ ان توظيف ورقة الطاقة تشكل إحدى أبرز عناصر القوة التي تملكها روسيا، وعبرها تمكنت روسيا، على الرغم من العقوبات الغربية من فرض المزيد من النفوذ .

وعلى الرغم من أهمية ومحورية العامل الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، كونه مقياس قوة الدول، فان الواقع يؤشر حاجة الدول الى قدرات عسكرية عالية من أجل ردع أو رد التهديدات الخارجية، ومن ثم يمكن عد القوة العسكرية من المدركات الاستراتيجية ذات الاهمية البالغة في العلاقات الدولية حاضراً وفي المستقبل .

وفي هذا السياق، فان روسيا الاتحادية ترى في قوتها العسكرية الضخمة الرهان الذي تسترد به تاريخها الامبراطوري ومكانتها في النظام الدولي، لتشكل القطب الدولي الثاني الموازي للولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال، ولا سيما ان مؤسساتها العسكرية تؤكد انه لا بد من الاحتفاظ بقوة عسكرية، ولا سيما في

مسألة الردع النووي، ومن ثم فان روسيا تستطيع إذا ما طورت قدراتها الاقتصادية والعلمية ان تستعيد فاعليتها ومكانتها في تفاعلات النظام الدولي مستقبلاً[٥٨].

وعليه، يمكن عد لجوء روسيا الى القوة العسكرية في حالة جورجيا عام ٢٠٠٨، إذ عملت على استقلال إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، إلا تأكيداً على حق روسيا الجيوبوليتيكي في مناطق نفوذها[٥٩]. فضلاً عن ان توظيف القوة العسكرية في حالة أوكرانيا، واحتلال شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، يُعد أيضاً مساراً جديداً في سياسة روسيا الخارجية للدفاع عن مصالحها وامنها القومي، إذ تعد أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود، وعلى عدة دول من أوربا الشرقية ولا سيما أن الجزء الشرقي من أوكرانيا هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو، الامر الذي دفع روسيا الاتحادية الى الاعلان منذ تسعينيات القرن الماضي عن مصالحها الاستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، انطلاقاً من ارتباطها بأمن روسيا، كون أوكرانيا الحديقة الخلفية لها، وتمثل ركناً اساسياً في أمنها القومي، لذلك ترفض روسيا وجود أي منافس استراتيجي لها في أوكرانيا، وتعمل على منع أي تواجد لحلف الناتو على الساحل الشمالي للبحر الأسود، والحيلولة دون وجود أي تحالف استراتيجي بين أوكرانيا والولايات المتحدة الامريكية[٦٠].

ومما تقدم نخلص الى القول، ان الواقع الدولي الحالي يؤشر ان التنافس الجيوسياسي بين قوى التعددية القطبية، والولايات المتحدة الامريكية، سوف يستمر ولا سيما مع احتفاظ كل طرف بتفرده في مناطق جغرافية متساوية من حيث التأثير والاهمية الجيوسياسية. وبما ان التغيير يمثل سمة كل نظام، يمكن القول بان النظام الدولي الراهن لا يمكن ان يبقى على حالة الاضطراب والفوضى، مما يعني ان التغير سوف يكون سمة النظام، عبر إيجاد شكل جديد من أشكال النظام الدولي، وتوزيع جديد لمقدرات القوة بين القوى الرئيسة والفاعلة داخل النظام، وهو ما يرجح في المستقبل تعزيز الدور والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية بوصفها قوة فاعلة ومؤثرة في التفاعلات الاقليمية والدولية، الامر الذي يفرض على القوى الدولية الاخرى، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية الاعتراف بالمكانة الدولية لروسيا الاتحادية، والأخذ بالحسبان تلك المكانة سواء في سياق العلاقات مع روسيا الاتحادية أو في سياق القضايا الاقليمية والدولية.

الخاتمـــة

شهدت روسيا الاتحادية، عبر مختلف مراحل التاريخ، وبوصفها وريثة الاتحاد السوفيتي متغيرات عدة ذات طبيعة استثنائية، اذ انتقلت روسيا القيصرية بعد الثورة البلشفية من دولة ذات قدرات عادية الى دولة اتحادية عظمى (الاتحاد السوفيتي)، والتي تمكنت من خلق التوازن الدولي ثنائي القطبية، في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية. وكان من المتوقع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ان يتراجع الاتحاد الروسي، ويتحول الى دولة متواضعة نتيجة لفقدانه الكثير من قدرات وإمكانات الاتحاد السابق. وهذا هو شان الكثير من الدول التي ورثة الامبراطوريات السابقة (كالإمبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية أو سواهما)، إلا ان التحولات الكبيرة التي تحققت بعد اقل من عقد، وتحديداً في عهد الرئيس فلاديمير بوتين اثبتت امكانية ان تحتل روسيا الاتحادية مكانة متميزة في التفاعلات الاقليمية والدولية.

إذ ان تنامي الدور الروسي، وسعيه الحثيث لتحقيق عالم متعدد الاقطاب، يستند الى مقومات القوة الحقيقية، التي تستحوذ عليها روسيا ولا سيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، فضلاً عن طبيعة توجهات القيادة السياسية المتمثلة بالرئيس فلاديمير بوتين، والذي تمكن من توظيف قدرات الدولة الروسية ومواردها على النحو المثل، الى جانب إستغلاله للظروف الدولية الراهنة، والتي تشهد اتراجع النسبي لدور ومكانة الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن بروز قوى دولية منافسة على الساحة الدولية. الامر الذي دفع روسيا الاتحادية الى تبني سياسات خارجية فاعلة انعكست بشكل واضح في التعاطي مع القضايا الاقليمية والدولية. اذ كان التعامل العقلاني في الازمة الشيشانية ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزج بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الازمة الجورجية. فروسيا الاتحادية بإمكاناتها الحالية تحظى بمكانة دولية متميزة، كونها دولة ذات وجهين، أوربي وآسيوي، قادرة على توظيف حضورها الاقليمي والدولي، فهي ترتبط مع البلدان الآسيوية بروابط الجوار والمصالح من ناحية، كما انها بعدها دولة أوربية ستكون ذات شأن في التوازنات الأوربية من ناحية اخرى، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على كيفية مواجهة المشاكل التي يواجهها الاتحاد الروسي حالياً، وما يتبع ذلك من صعوبات مستقبلاً.

المصادر والهوامش

١. د . غيث سفاح الربيعي، الدور الصيني في اسيا ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, ١٩٩٢ ص٢٨ _ص٥٧ .

٢. د . نورهان الشيخ، العلاقات الروسية _الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ , ٢٠٠٧, ٤٧ .

٣. نقلاً عن: د . غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٦٠ .

٤. د . غيث الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩ _ص٣٠ .

٥. فاتن مجيد ناصر الجاسمي، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص٧ .

٦. حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٧، ص ٢٥٣ .٢٥٤ .

٧. لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص١٦ .

٨. شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: الانتشار النووي إنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٥٩ .

٩. بومنجل خالد ، فرق مجيب الرحمن، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والامريكية، الطبعة الأولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٧٠ .

١٠. عاطف معتمد عبد الحميد ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مركز الجزيرة للدراسات قطر الدوحة، الطبعة الأولى,٢٠٠٩ . ,ص٢٣ .

١١. نورهان الشيخ، نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية _الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى,١٩٩٨, ص١٧ .

١٢. لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص١٧ .

١٣. د . مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الروسي بين اليات السوق ورأسمالية الدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، العدد ١٧٠، ٢٠٠٧، ص٥٦ .

١٤. نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره,٤٧ . ولمزيد من التفاصيل ينظر: فاتن مجيد ناصر الجاسمي، مصدر سبق ذكره، ص١٢ .

١٥. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة، العدد ١٥، آذار ٢٠١٢، ص ٦٧ .

١٦. د . ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠١٣ . ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ . وكذلك ينظر نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٥٢ .
١٧. د . غيث سفاح الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٤٤ .
١٨. مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢١، ص ٤١٣ . وينظر: فاتن مجيد ناصر الجاسمي، مصدر سبق ذكره، ص١٦ .
١٩. هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، الطبعة الأولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، ص٨٦ .
٢٠. د . أمجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الامريكية _الروسية، بيروت، الطبعة الأولى,٢٠١١,ص١٠٩
٢١. محمد الصفطاوي، مكانة روسيا في النظام الدولي وأثرها على ادارة الازمة السورية، الطبعة الأولى، غزة، جامعة الازهر، ٢٠١٦، ص ٦٥ .
٢٢. تقرير قناة روسيا اليوم، روسيا بين أكبر ٥ دومل إنفاقاً على التسلح، ٢٦، ٤، ٢٠٢١، على الرابط:

https://arabic.rt.com/business/1225729-

٢٣. د . كاظم هاشم نعمة، تسابق التنين والفيل الى مثلث القوى في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، السويد، المعهد الدبلوماسي، ٢٠٢٢، ص٤٦ .
٢٤. د . كاظم هاشم نعمة، تنافس القوى على اقليم جنوب شرق آسيا "آسيان"، الطبعة الأولى، السويد، المعهد الدبلوماسي، ٢٠٢٢، ٣٠١ وما بعدها .
٢٥. المصدر نفسه، ص٤٦ .
٢٦. د . صدفة محمود محمد، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، تحولات استراتيجية (ملحق)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٢١٧)، يوليو ٢٠١٩، ص ١٧ .
٢٧. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الطبعة الأولى، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٦٦ .
٢٨. تقرير قناة الحرة، لأول مرة منذ ٦٠ عاما . . . دولة قد تفوق الصين في عدد السكان، على الرابط:

https://www.alhurra.com/arabic-and-international

٢٩. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ,ص٦٦ .
٣٠. المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤ .
٣١. عمر مصطفى محمد ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ ، ص٥٦ ـ ٥٧ .
٣٢. د . ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية ـ الأوربية على قضايا الامة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧ ، ص٦٠ .
٣٣. ينظر: الاهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية للإتحاد الأوربي، على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec03.doc_cvt.htm

٣٤. ينظر: مقومات الاقتصاد الأوربي، ٢٠٢٠/٥/١٠، على الرابط:

https://e3arabi.com/money-and-business/

٣٥. الاهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية للإتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره.
٣٦. د . ستار جابر الجابري، المسيرة الأوروبية نحو الوحدة وافاقها المستقبلية، الملف السياسي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٦, ٢٠١٠ ,ص٧ .
٣٧. ابراهيم عوض، قوة الولايات المتحدة وضعفها، ٢٠٢١/٩/١٨، على الرابط:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?

٣٨. الولايات المتحدة الامريكية: إحصائيات سكانية، على الرابط:

https://www.softarabia.com/us-population/

٣٩. د . نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز–آب ١٩٩٧، ص٧٩ .
٤٠. حنان دويدار، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص١١٩ .

٤١. هانز بيتر مارتين– هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: د. رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨، ص١٤٠.

٤٢. جيروز نكمانتس، اساطير الطاقة النووية، ترجمة: محمد ابو زيد، مراجعة باتر محمد وردم، الطبعة الثانية، رام الله، مكتب الشرق الأوسط العربي، ٢٠١١، ص١٠٠.

٤٣. ابراهيم عوض، مصدر سبق ذكره.

٤٤. زبغنيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الامريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (٧٨–٧٩)، ديسمبر ١٩٩٨– يناير ١٩٩٩، ص٩٢.

٤٥. مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠٢.٤٠٣.

٤٦. فيتالي نومكن، العلاقة الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية وانعكاساتها على الامن العالمي، الطبعة الأولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٧٦.

٤٧. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٤٢.

٤٨. نبيه الاصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٣٦، ١٩٩٩، ص٣٤.

٤٩. نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص٤٤.

٥٠. دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص ١٥٥ وما بعدها. وينظر كذلك: فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الامريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٥ وما بعدها.

٥١. ٥١ نقلاً عن: زبغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

٥٢. ٥٢ ينظر: عصام عبد الفتاح، القيصر: التحدي.. الارادة.. صناعة عالم جديد، الطبعة الأولى، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٥٩ وما بعدها.

٥٣. د. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر الى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ٢٧١.

٥٤. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية ـ الروسية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، بيروت، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٢٤٤ وما بعدها.

٥٥. حسن فاضل، دور الأوراسية الجديدة في تطور الفكر الاستراتيجي الروسي، بلا، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٩، ص ص ٢٨٠ـ٢٨١ .

٥٦. عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٧ـ٧٨ .

٥٧. ينظر بذلك: د . ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠ .

٥٨. ابراهيم أوب خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس، المكتبة العلمية العالمية، ١٩٩٧، ص ٤٨٨ .

٥٩. عماد قدورة، محورية الجغرافيا السياسية والتحكم في البوابة الشرقية، مجلة سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (٩)، أيلول ٢٠١٤، ص ص ٤٨ـ٤٩ .

٦٠. بومنجل خالد، فارق مجيب الرحمن المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ـ٧٢ . وللمزيد حول الازمة الأوكرانية وتطوراتها، ينظر: حسن فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ وما بعدها .